المرأة العربية والفضاء الاتصالي:
أي حضور وأية صورة.

د. بلقا سم بن روان
جامعة الجزائر

إن ربط التنمية بحقوق المواطنة للمرأة العربية يستند إلى نظرية التنمية الإنسانية المستديمة أي التنمية في بعدها الأخلاقي التي تعتبر الإنسان كهدف للتنمية وليس وسيلة لها كما هو الحال في المقاربة التي تعتمد الدخل الوطني الخام (PIB) كبعد أساسي، والذي يحصر مفهوم التنمية كنمو للدخل القومي فقط ويؤكد على مسألة توزيع الدخل والفرو قات وعدم العدالة في توزيع هذا الدخل بين مختلف الفئات الاجتماعية وبين الإناث والذكور.

إن الإحصائيات التي يعتمد عليها مفهوم الدخل الوطني الخام ، لا تعي الأشياء التي يوليها الناس أهمية كبيرة ويسعون إلى تحقيقها كالحاجة إلى الأمن والحماية من العنف المسلط على بعض الفئات الاجتماعية كالنساء مثلا، أو البحث عن وسط خال من الأخطار والحاجة إلى الحرية السياسية والثقافية، قد تكون أهم بكثير من الاحتياجات التي يرصدها المنطق الكمي للنمو الاقتصادي وتعود مرجعية هذه النظرة[1] إلى نظرية الاقتصادي AMARTYA Sen ، الحائز على جائزة نوبل سنة 1998 القائمة على مفهوم توسيع القدرات التي تسمح وتؤدي إلى توسيع الحريات ولاسيما حرية اختيار الحياة الأنسب لكل فرد.

مفاد هذه النظرية أن الحرية والديمقراطية والحقوق الأساسية للمواطن هم أساس تحقيق التنمية العادلة، التي تضمن لجميع البشر الحياة الكريمة التي يسعى إلى تحقيقها كل إنسان، حسب إمكانياته والطريقة التي إختارها ويرضاها، فالمؤشرات المستعملة اقتصاديا لقياس التنمية كالدخل الإجمالي الخام أو الدخل الوطني الخام حسب الفرد ، لا تعبر بدقة عن مستوى رفاهية الفرد ولا عن تقدم البلد، فقد سجلت بعض البلدان العربية البترولية دخولا وطنية مرتفعة ومستوى جيد من احتياطات الصرف، ولكن هذا لا يعبر عن وضع اجتماعي واقتصادي مزدهر، فعامة الناس تعيش وضعية معيشية صعبة، كالفقر والبطالة وتدني مستوى الخدمات العمومية من نقل وسكن وصحة، وتفاوت فاحش بين مختلف الفئات الاجتماعية وتدهور حالة الطبقات الاجتماعية المتوسطة التي بدأت تتدحرج إلى الأسفل، إن التنمية الإنسانية تعتد بالمسائل النوعية وتستعمل لهذه الغاية ما يسمى بمؤشر التنمية الإنسانية indice du développement (IDH)[2] humains ، الذي يقيس مستوى التنمية لبلد ما ويتحدد بثلاثة عوامل:

1- طول العمر والصحة الجيدة ويقدر بالأمل في الحياة عند الولادة والصحة الجيدة من خلال تغذية صحية جيدة.

2- التعليم والتمهين ويقدر بتعليم مهنة أو حرفة وتطبيقها.

3- مستوى الحياة ويتعلق بالقدرة على الحصول على مدا خيل وموارد وتتعلق هذه الأخيرة بحجم المواد التي تسمح بضمان حياة كريمة لكل فرد مثل: العمل أو موارد أخرى تخلق مدا خيل كالأرض، القروض وممارسة نشاط اقتصادي.

فمؤشر التنمية الإنسانية يوفر وسيلة ناجعة لتقييم أداء الحكومات ومدى نجاحها في تحقيق التنمية ورفاهية مواطنيها فهو يتجاوز النظرة المحدودة للتنمية من خلال قياس الثروة ليهتم بكيفية توزيعها، ومن هي الفئات الاجتماعية الأوفر حضا من الاستفادة من التنمية حسب متغير الجنس، وعليه تندرج هذه الورقة البحثية ضمن هذه المقاربة التي توظف مقاربة النوع الاجتماعي لشرح الكيفية التي تتحكم من خلالها الأبعاد السوسيولوجية والثقافية للنوع في رسم أبعاد الصورة التي يرسمها الإعلام العربي للمرأة العربية.

1) مفهوم النوع الاجتماعي:

في البداية نرى من الضروري إبستيمولوجيا تحديد مفهوم "الجندر" – "النوع" كمفهوم أساسي يسمح لنا بفهم الأسس الإيديولوجية والعقائدية التي من خلالها تتبني المنظومة الإعلامية العربية صورها عن المرأة.

إن مصطلح الجندر- النوع- النوع الاجتماعي[3] ذو أصل أنجلو سكسوني، يترجم إلى العربية بكلمة النوع أو النوع الاجتماعي، ويستخدم لشرح الفرو قات غير البيولوجية ما بين الجنسين لأن كلمة (sexe) بالإنجليزية لها معنى عضوي بحت وتقتصر على الصفات والفروقات العضوية أو البيولوجية الطبيعية بين الذكر والأنثى، وهي فروق تولد مع الإنسان ولا يمكن تغييرها ووجدت من أجل أداء وظائف معينة، بينما كلمة جندر تُعنى بالبعد الثقافي والاجتماعي للتفرقة بين الذكورة والأنوثة فهي تشير إلى الخصائص والأدوار الاجتماعية التي يضعها المجتمع بناء على منظومة القيم والعادات الاجتماعية المحددة اجتماعيا للرجال والنساء وفقا لعوامل جرى تشكيلها تاريخيا واقتصاديا ودينيا وحضاريا وعرقيا، وتعني مجموع الخصائص المستندة للذكور والإناث في مجتمع معين وفي إطار

ثقافي وتاريخي يحدد الهوية الاجتماعية غير البيولوجية للشخص، ويشير هذا المصطلح إلى الأدوار والمسئوليات التي يحددها المجتمع للمرأة والرجل، ويعني الجندر الصورة التي ينظر بها المجتمع إلينا كرجال ونساء والأسلوب الذي يتوقعه من تصرفاتنا، ويرجع ذلك إلى أسلوب تنظيم المجتمع، وليس إلى الاختلافات البيولوجية (الجنسية) بين الرجل والمرأة.

فهذه الفكرة تسلط الضوء على "مجموعة من القواعد الاجتماعية والثقافية مباشرة وغير مباشرة تنظم العلاقات الاجتماعية بين الجنسين بحيث تحدد أدوار كل منها بتقسيم الأعمال والقيم والمسؤوليات والفضاءات بصورة يمكن إختصارها بشكل بسيط في مستويين /Privé « Public »

- الفضاء العام أو الخارجي يكون للرجال.
- الفضاء الخاص أو الداخلي والمتمثل في البيت يكون للمرأة.

وتشير الدراسات الأنتربولوجية إلى إزدواجية في التصنيف ترافق هذا التقسيم بحيث ينسب للرجل كل ما هو إيجابي من صفات مثل رجاحة العقل أو القوة ، وتنسب للمرأة صفات سلبية مثل الخوف أو الضعف أو سطحية التفكير، وهو ما يبرر حسب هذه الرؤية أفضلية الرجل وهيمنته مقابل دونية المرأة، وبالتالي فرض نظام تكون فيه جميع الامتيازات ومراكز القرار والسلطة في يد الرجل مع تبعية المرأة لهذا الأخير.

والإشكالية ليست في التقسيم بحد ذاته وإنما في تبعات هذا التقسيم والنتائج المترتبة عليه فهو حسب ما أثبتته الدراسات الأنتربولوجية تقسيم قهري ومجحف للمرأة ومولد للعنف ضدها لأنه يعتبر المرأة كائن

دوني، يجب أن يخضع لسلطة الرجل والمجتمع مع كل ما يولده من عنف وقهر.

- إن مقاربة النوع هي أداة تحليلية تفسر العلاقات بين النساء والرجال وتداعيات هذه العلاقات وتأثيرها على دور ومكانة المرأة في المجتمع.
- مقارنة النوع هي وسيلة تحليلية ضرورية لفهم لماذا يتصرف الرجال والنساء على النحو الذي يتصرفون به ولماذا تصر الهياكل الاجتماعية « structures sociales » على إنتاج اللامساواة والتمييز في المجتمع.
- تقوم مقاربة النوع على فكرة أن النوع هو بناء ثقافي واجتماعي للأدوار أسند تاريخيا وثقافيا واجتماعيا للذكور والإناث.
- النوع هو هوية مكتسبة ومتعلمة وهو في نفس الوقت مفهوم علاقاتي يتناول العلاقات الاجتماعية والعلاقات الأسرية، لا يخص النساء فقط أو الرجال فقط وإنما العلاقات فيما بينهما وبالتالي فهي علاقات قابلة للتغيير عبر الزمن.
- ترى مقاربة النوع أن مكانة المرأة والرجل في المجتمع يجب أن تجد مناخا مناسبا للتنمية الفعالة في المجتمع.
- يمكن لعلاقة النوع الاجتماعي أن تكون متوازنة إذا ما أستبدل مفهوم القوة بمفهوم التمكين.
- التمكين كمفهوم يهدف إلى إيجاد الظروف التي تساعد الرجل والمرأة على السواء أن يوجها احتياجاتهما اليومية والمستقبلية.
- مقاربة النوع تسمح بإعادة النظر في هذه العلاقات وتطرح فكرة مساءلة النظام الذي على أساسه قسمت الأدوار، وأقصيت المرأة

من المجال الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وهي علاقات تخضع لمفهوم القوة والسلطة.

- استخدام مقاربة النوع لا تنكر الاختلافات البيولوجية بين الجنسين، فهذه حتمية طبيعية لا يمكن نكرانها ولكن الاختلاف البيولوجي لا يعني ولا يجب أن يعني التمييز، ولا يمكن أن يكون مبررا للتمييز، وعدم إنصاف الآخر.
- مقاربة النوع كما نتصورها لا تعني تفضيل المرأة على الرجل، وإلا كان معنى ذلك تعويض نظام مجحف بنظام مجحف آخر.

لماذا مقاربة النوع:

- مقاربة النوع كما نتصورها ليست دعوة للمثلية الجنسية وتحطيم الأسرة والقضاء على الدين والعادات الحميدة للمجتمع.
- الهدف من توظيف هذه المقاربة هو المطالبة بأنسنة المجتمع وتوطيد كل ما يقوي العدالة الاجتماعية والحفاظ على العادات النبيلة لمجتمعاتنا تلك القائمة على التسامح واحترام الآخر والتضامن الاجتماعي والعدالة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.
- التحليل المعتمد يرمي إلى إعادة النظر في التوزيع الغير عادل للأدوار ويقترح نموذجا يتجاوز مفهوم الصراع بين الجنسين ويرمي إلى إرساء قواعد مجتمع متقدم أكثر عدالة وديمقراطية من منطلق إعطاء الحق لكل الفاعلين في المجتمع حتى للأقليات، فكيف هو الحال بالنسبة للمرأة وهي تمثل 50% من السكان.
- مقاربة النوع التي نتبناها تتجاوز الصراع بين الجنسين وتتحدث عن التوازن في العلاقات ما بين الجنسين والعدالة في تقسيم الأدوار، يعني ألا يكون هناك تمايز واختلاف بين الأفراد على أساس الجنس ،

وبصفة خاصة فيما يتعلق بتوزيع الموارد والعائدات ، وتوفير الخدمات والحقوق والواجبات وتساوي الفرص.

- الهدف من توظيف هذه المقاربة هو تجاوز النظرة الضيقة التي تعتبر موضوع المرأة في البلدان العربية حديث نخبة من النساء أو بعض الجمعيات النسائية التي لا تنتمي بالضرورة إلى واقع الأغلبية الساحقة من النساء التي تعاني الفقر والعنف والإقصاء وكذلك هو تجاوز لمختلف إيديولوجيات الحركات النسائية الغربية لما بعد الحداثة التي تطالب بالتحرر الجنسي وحرية الإجهاض[4].
- المرأة في بلداننا بصورة عامة مازالت تكافح ضد الفقر والجهل والعنف وتطالب بالمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان، وهي التعليم والصحة والماء والأمن، والمشاركة السياسية التي تسمح لها بالمشاركة في تسيير الشأن العام.
- إن إنصاف المرأة ومعاملتها بعدالة في مختلف مناحي الحياة لا ينتقص من كرامة الرجل ولا من دينه ولا من هويته كما يفسرها البعض، بل العكس هو إهدار لكرامة المرأة.
- مشكل التخلف الذي تعانيه البلدان العربية مرده في أغلب الأحيان إلى سوء تسيير الموارد وإهدارها سواء كانت بشرية أو مادية والمرأة مورد ثمين وعنصر فعال يجب تطويره لتطوير المجتمع.[5]
- الإعلام لا يزال يساهم في إعطاء الشرعية الثقافية والاجتماعية التي تولد فروقات اجتماعية وتمييز وعنف ضد المرأة في البلدان العربية، وهذا من خلال مختلف الصور التي يروج لها.

ثانيا: صورة المرأة في الإعلام العربي[6]

يساهم الإعلام بأشكاله المتعددة المقروء والمسموع والمرئي بأدوار كبيرة في تشكيل الوعي داخل المجتمعات، فالإعلام يرسخ العادات والتقاليد والقيم في المجتمعات ، كما أنه إن أحسن توظيفه له القدرة على إحداث عمليات التغيير الاجتماعي ومن ثم الدفع بالمجتمع نحو الأفضل من خلال خلق رؤى جديدة، فالخطاب الإعلامي وبما أننا في عصر الصورة ، له من القدرات مما يسمح له بإعادة تشكيل المجتمع، أي له قدرة المساهمة بإيجابية في تشكيل الرأي العام تجاه قضايا المرأة العربية، إن أغلبية السياسات المعنية في البلدان العربية عن المرأة هي سياسات مساندة لقضاياها، وتشير في محتواها بأنها ضد التميز والعنف الموجه ضد المرأة، وكلها تنادي بالمساواة السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين المرأة والرجل ، لكن واقع الحال هو غير ذلك فلو أخذت قضية العنف القائم على النوع الاجتماعي في البلدان العربية ، لوجدنا أن هذا الأخير له أسباب اجتماعية وسياسية ودينية تسهم في حدوث هذه الظاهرة ، وهذا من خلال ملامح الصورة التي تعالج بها وسائل الإعلام مسألة العنف القائم على النوع الاجتماعي وكيف أنه في بعض الحالات تشرح مسألة العنف في إطار الخطابات الدينية المتنوعة والمتعددة المنتشرة في بعض الفضائيات العربية والتي تسيء تفسير الدين الإسلامي، الشيء الذي سمح بهيمنة خطاب أو مذهب أبوي قائم على تعزيز التقاليد والمعتقدات الراسخة للعلاقة الأبوية بين الذكر والأنثى والتي يترتب عنها تفويض ومنح الذكر كافة الصلاحيات والسلطات لتهذيب زوجته والتحقق من انضباطها.

وعن الصورة يقول (Jacques Gommet) في كتابه بعنوان

Les Medias et l indifférences, P .U .F, 1999. ' بأن الحروب تحضا بتغطيات إعلامية كبرى ومتزايدة ، وتحولت الصور إلى ذخيرة حية عاطفية، ترمي إلى الزج بالمشاهد في هذا الخندق أو ذاك وقتلت بفضاضتها كل محاولة لتفكير في النزاعات المسلحة (أنظر: د.نصرا لدين العياضي ، الصورة في وسائل الإعلام العربية : بين البصر والبصيرة ، الإذاعات العربية ، مجلة فصلية يصدرها إتحاد الإذاعات العربية ، العدد1 ، تونس، 2006، ص: 74 .)

1. أصناف المعالجة الإعلامية:

ولو حاولنا أن نفحص الصور والنماذج التي يعرضها الإعلام العربي عن النساء والقضايا الأكثر بثا ونشرا دون غيرها وتقييم أسلوب المعالجة في عرض قضايا المرأة نستطيع أن نصف هذه المعالجة إلى ثلاثة أصناف رئيسية:

1/ صنف متجاهل لقضايا المرأة ولا يتعرض لخصوصيتها وقضاياها ومشاكلها إلا في المناسبات (الثامن مارس من كل سنة).

2/ صنف يتعامل معها كسلعة (متأثر بالنموذج الغربي ومقلد له) فيركز على أناقتها ولباسها وأسلوبها في الحياة.

3/ صنف أكثر جرأة يتعرض لقضايا المرأة وللمشاكل التي تواجهها في حياتها الأسرية والاجتماعية والمهنية ولكن يبقى طرحه محكوما بنفس التصورات المجتمعية عن المرأة، ومعالجته لا تعتمد التحليل والتفسير، مركزا على الجوانب الخبرية دون الغوص في الأسباب.

موضوعات المعالجة:

وغالب ما تدور موضوعاته حول الأدوار الوظيفية، كالمرأة العاملة والأدوار الاجتماعية كالمرأة المتزوجة والأم وربة البيت، وبعض الأدوار السياسية كالمرأة الناشطة سياسيا في الجمعيات أو البرلمان أو الحكومة.

في دراسة لمركز وسائل الاتصال من أجل التنمية بعنوان صورة المرأة في الصحافة المصرية 2002-2003 توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- ✓ تراجع اهتمام الصحف بنشر موضوعات وقضايا المرأة.
- ✓ المجلات هي صاحبة النصيب الأكبر في تقديم المرأة المثير جنسيا.
- ✓ التوجه السلبي المنحاز ضد المرأة هو المسطر على المجلات.
- ✓ حققت الصحف المستقلة والمتمثلة في جريدة النبأ أعلى معدلات التناول لقضايا المرأة ، على المستوى الكمي في العدد، واستغلت الصحيفة موضوعات المرأة كمادة للإثارة ، بهدف الترويج للصحيفة وزيادة توزيعها من خلال عرض المرأة في أسوأ صورها كمجرمة، ومثيرة جنسيا، أو التركيز على شريحة معينة كالفنانات مع تجاهل واضح لبقية الشرائح النسائية الأخرى.
- ✓ أغلب التغطيات التي تناولت المرأة في الصحف العربية كانت ذات طبيعة خبرية بينما تراجعت نسبة التحقيقات الصحفية والمقالات التحليلية.
- ✓ مازالت الرؤية النمطية والتقليدية تجاه المرأة هي المسيطرة على القائمين بالعملية الاتصالية.
- ✓ كشف التحليل عن تجاهل الصحافة لمشاكل الغالبية العظمى من النساء وهو ما ظهر في الغياب الشبه تام لمعالجة مشاكل المرأة

موضوعات المعالجة:

وغالب ما تدور موضوعاته حول الأدوار الوظيفية، كالمرأة العاملة والأدوار الاجتماعية كالمرأة المتزوجة والأم وربة البيت، وبعض الأدوار السياسية كالمرأة الناشطة سياسيا في الجمعيات أو البرلمان أو الحكومة.

في دراسة لمركز وسائل الاتصال من أجل التنمية بعنوان صورة المرأة في الصحافة المصرية 2002-2003 توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- ✓ تراجع اهتمام الصحف بنشر موضوعات وقضايا المرأة.
- ✓ المجلات هي صاحبة النصيب الأكبر في تقديم المرأة المثير جنسيا.
- ✓ التوجه السلبي المنحاز ضد المرأة هو المسطر على المجلات.
- ✓ حققت الصحف المستقلة والمتمثلة في جريدة النبأ أعلى معدلات التناول لقضايا المرأة ، على المستوى الكمي في العدد، واستغلت الصحيفة موضوعات المرأة كمادة للإثارة ، بهدف الترويج للصحيفة وزيادة توزيعها من خلال عرض المرأة في أسوأ صورها كمجرمة، ومثيرة جنسيا، أو التركيز على شريحة معينة كالفنانات مع تجاهل واضح لبقية الشرائح النسائية الأخرى.
- ✓ أغلب التغطيات التي تناولت المرأة في الصحف العربية كانت ذات طبيعة خبرية بينما تراجعت نسبة التحقيقات الصحفية والمقالات التحليلية.
- ✓ مازالت الرؤية النمطية والتقليدية تجاه المرأة هي المسيطرة على القائمين بالعملية الاتصالية.
- ✓ كشف التحليل عن تجاهل الصحافة لمشاكل الغالبية العظمى من النساء وهو ما ظهر في الغياب الشبه تام لمعالجة مشاكل المرأة

الريفية والمعيلة والمطلقة والأرملة والنساء المهمشات في الريف والأحياء الشعبية، بحيث لا تظهر هذه الفئات إلا نادرا.

ومن خلال تحليل مضمون مجموعة من المجلات النسائية العربية توصلت[7] دراسة أخرى إلى نتائج مماثلة نوردها فيما يلي:

- هناك إزدواجية في الرؤية الفكرية، فالمجلات العربية تطرح صورة المرأة المرهفة التي لا يشغلها سوى استكمال أناقتها وزينتها ومتابعة قصص الأزياء والفنانات، وتطرح إلى جانب ذلك بعض القصص الواقعية التي تشير إلى سوء حال المرأة ونبذها اجتماعيا.
- تبتعد المجلات النسائية عن مشكلات وهموم الغالبية العظمى من نساء المدن وسكان الأحياء الشعبية وعن مشكلات النساء الريفيات وسكان البادية، وتتحيز إلى بعض الفئات النسائية، كالمرأة الأنيقة وربة المنزل المهتمة بشؤون زوجها، وتوحي بأن المرأة العاملة هي امرأة مهملة لبيتها وزوجها وأطفالها وفاقدة لأنوثتها.
- المضمون الوارد في المجلات يؤثر على جمهور القراء، وهذا من خلال تزويدهم بصور نمطية تعزز ما يحملونه من صور ترسخت في أذهانهم بفعل التنشئة الاجتماعية عن المرأة ودورها في المجتمع.
- تعتمد وسائل الإعلام والمجلات النسائية في الوطن العربي على نفس المادة المعتمدة في الإعلام الأجنبي وعلى نفس الأفكار والأطروحات.

2. بعض النماذج:

وفي دراسة أخرى[8] تحليلية للبحوث العربية الصادرة عن المرأة ومتصلة بالإعلام، هدفت للتعرف على السبل التي تم اعتمادها في تلك البحوث ، للوصول إلى النتائج المتصلة بالمرأة والإعلام، وشملت العينة 25 كتابا و30 مقالا، وكانت أهم النتائج كالتالي:

- ❖ يستنتج من البحوث العربية أن نحو أربعة أخماس ما يقدم عن المرأة في وسائل الإعلام هو صور سلبية تقليدية، لا تتصل دائما، كما قد يخيل إلى البعض، باستغلال جسدها وبأدوارها المختلفة، بل بمداركها العقلية وقدراتها الذهنية وأخلاقها.

وتوصل التقرير أن المرأة العربية في وسائل الإعلام هي:

(1). فاسدة الخلق والعقل والطباع وجاهلة وضيقة الأفق بالإضافة إلى كونها مستضعفة.

(2). جسد، فهي مثيرة جنسيا، أو تعرض شابة لا يعنيها إلا مظهرها، أو بدينة وقبيحة.

(3). مادية وانتهازية وراشية ومرتشية.

(4). زوجة وأم وربة بيت لا تعمل إضافة إلى كونها أخت أو ابنة تدور في فلك الرجل ولا يعنيها الشأن العام.

- ❖ أما الصور الإيجابية التي استخلصتها البحوث من وسائل الإعلام العربية والمتصلة بقدرات المرأة على الإسهام في الشأن العام وبقدراتها على التفوق والإبداع فكانت كالتالي:

1/ هي امرأة عاملة وقادرة على القيادة.

2/ هي امرأة مشاركة في الشأن العام.

3/ هي امرأة متعلمة ومتفوقة.

4/ هي امرأة ذات أخلاق عالية ومناضلة.

وعليه فقد أجـ ـت هذه الدراسات على القصور بشكل أو بآخر في تناول قضايا المرأة بصفة عامة.

إننا نجد برامج المرأة التلفزيونية المرئية أو المسموعة وكأنها برامج خارج سياق المجتمع وأحداثه فهي تتعامل مع شخصيات غريبة عن المجتمع ولا تنظر للمرأة على أنها جزء منه ومتفاعلة معه، فهي لا تتعامل مع المرأة على أساس أنها فرد من المجتمع، بل هي تتعامل فقط مع الأدوار الاجتماعية للمرأة.

إن ما ينشر في الجرائد والمجلات، وما يذاع ويشاهد في البرامج الإذاعية والتلفزيونية موجه للمرأة أي ينشر "لها" ، وليس "عنها".

فهناك توجه عام فيما ينشر للمرأة يفرض عليها معرفة أشياء معينة كأخبار الفنانات، الموضة، أشهر الأكلات، تربية الأطفال.

إن الإعلام العربي بصفة عامة ينفي عن المرأة صفة المواطنة، فبرامج المرأة بشكل خاص لا تتناول الأخبار السياسية والاقتصادية التي تؤثر على المرأة بدرجة كبيرة ويتم التركيز على موضوعات محددة، مفترضين أن اهتمامها يجب أن ينصب على معرفة أخبار الفنانات وسيدات المجتمع والمسئولات، وبأحدث الأزياء التي لن يستطعن شراءها، وأحدث وصفات إعداد الطعام الذي لن يستطعن صنعه بأنفسهن وهو الذي يحصر المرأة في أدوار اجتماعية بعينها كونها زوجة وأم وربة بيت أو امرأة موديل جميل.

أما عن المرأة بكافة فئاتها الاجتماعية وشرائحها فلا ينشر أو يذاع عنها إلا القليل.

3. الموضوعات الغائبة:

لم تحضى المرأة العاملة والمشكلات التي تواجهها:

- المواصلات وزحامها.
- عدم التوفيق بين متطلبات العمل والمنزل.
- عدم وجود حاضنات في أماكن العمل.
- عدم مراعاة بعض الأزواج لعمل الزوجة وعدم مساعدتها.
- إهدار جهود المرأة في العمل.

هناك أيضا فئات نسائية منسية مثل:

المراهقات – الفتيات الجامعيات- النساء المسنات- الريفيات- البائعات المتجولات- النساء القاطنات في البيوت القصديرية- مقابل التركيز على نساء النخبة وسيدات المجتمع والفنانات.

مثل تلك الموضوعات وغيرها لم يثرها الإعلام ولم يتطرق إليها بالرغم من وجود بعض الموضوعات التي تحدثت على المرأة العاملة.

ما يلاحظ أيضا أن العنف أو الحوادث الموجهة ضد المرأة هي أكثر ما ينشر عن المرأة بكافة طبقاتها وفئاتها وشرائحها الاجتماعية، ففي صفحات الحوادث فقط تتساوى النساء حيث ينشر بهذه الصفحة كافة الحوادث والجرائم التي تحدث للنساء وبمساواة تامة فيما يتعلق بإدانتها وبأنها السبب في هذه الجرائم.[9]

عند تقييم أسلوب المعالجة الصحفية والمعالجة الإعلامية في البرامج الإذاعية والتلفزيونية المعالجة لقضايا ومشكلات المرأة نجد أن هذه المعالجة لا تتطرق لمشكلات الحياة اليومية التي تنعكس عن المرأة والأسرة، مثل ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة، أزمة السكن وضيقه، ارتفاع مصاريف التمدرس للأطفال ومشكلة الدروس الخصوصية، ارتفاع تكلفة

الخدمات العمومية، الكهرباء والغاز والماء، ضعف فرص العمل والبطالة مشكلات العلاج والتأمين الصحي والرعاية الصحية للأم وللطفل، ارتفاع أسعار الدواء، تأخر سن الزواج الذي يصيب المرأة بالإحباط واليأس.

كما أن المعالجة الإعلامية لم تتعرض للمرأة في علاقاتها، بمثل هذه الموضوعات التي تؤثر على الحياة الاقتصادية والاجتماعية للغالبية العظمى من المواطنين نساء ورجال، رغم أن النساء يتحملن مسؤولية الإنفاق في البيت وتدبير احتياجات المنزل ، وفقا للدخل مهما كان ضئيلا، وهن المتضررات من غلاء وارتفاع الأسعار، لأنهن يفضلن تلبية احتياجات الأسرة على حاجاتهن الشخصية، هذه الموضوعات التي تناقش مثل تلك المشكلات الاجتماعية والاقتصادية لا تبرز في الإعلام العربي، ولا يبرز مدى تأثر النساء بهذه المشكلات ومدى تأثيرها على حياتهن وحياة الأسرة.

وفي دراسة للباحثة وفاء علي غنيمي (الخطاب المتعلق بقضايا المرأة على شبكة الانترنيت ، دراسة تحليلية للمواقع المتخصصة خلال عام 2006 ، جامعة القاهرة ، قسم الصحافة ،2005 .)

وبعد أن قامت بعملية جرد ودراسة لبعض الدراسات العربية الخاصة بالمرأة وعلاقاتها بوسائل الإعلام أو دراسة الصورة المروجة توصلت إلى مايلي :

. معظم الدراسات العربية حول المرأة ووسائل الإعلام ركزت على دراسة الصورة والقائمات

بالاتصال ، وأن هناك شبه إجماع على تعزيز الصورة النمطية التقليدية ، واختزال المرأة وأدوارها في المجتمع في صورة المرأة الأم والاتثى

وتهميش دورها التنموي ومسئولياتها المجتمعية للنهوض بذاتها ودعم وعيها بحقوقها .

. تباين أولويات القضايا المطروحة وانعدام وجود تصور للأولويات المرأة المستوى المجتمعي

فهنالك من يولي القضايا الاجتماعية بالاهتمام وآخرين يركزون على القضايا السياسية ، مع إغفال البحث في تفسير هذه الاختيارات .

. هنالك دعم لشرائح معينة في المجتمع من نساء النخبة، يقابله تجاهل من قبل الإعلام للنساء الريفيات، والمرأة المعيلة، والمرأة داخل القطاعات الشعبية.

وأخيرا يمكن القول بأن المرأة جزء من المجتمع لا تنفصل قضاياها ومشكلاتها عن قضايا المجتمع، والنساء هن أكثر المتأثرات بما يجري في المجتمع من تغيرات على كافة المستويات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية في ظل المناخات المتأزمة التي تعرفها أغلبية المجتمعات العربية على كافة الأصعدة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية فإن حقوق المرأة تتأثر بما يجري في المجتمع من أحداث وتغيرات، ويجب النظر لقضايا المرأة في إطار أشمل لقضايا المجتمع، ففي ظل مناخات تفتقر لتعزيز ودعم قضايا الحريات، وتتفشى فيه البطالة والأمية والفقر ويتزايد فيه العنف الاجتماعي نحو المرأة، لن تستطيع المرأة الحصول على حقوقها فالمرأة جزء من هذا المجتمع الذي يجب أن تتغير فيه السياسات لينال الجميع حقوقه كمواطنين على قدم المساواة، ومن ثم سيكون المجال أرحب أمام النساء للمطالبة بما تبقى من حقوقهن، وستكون المجتمعات العربية أكثر قدرة على الاستجابة لهذه الحقوق.

الهوامش:

---

[1] رانيا بلمداني، المواطنة والتنمية: تحليل الأبعاد السوسيولوجية والثقافية للنوع وتأثيرها في التنمية – حالة الجزائر- موضوع أطروحة دكتوراه تحت إشراف د. خوليا سفيدليا ميرينو- المعهد الجامعي لدراسات المرأة- جامعة فالنسيا - اسبانيا

[2] رانيا بلمداني: المرجع نفسه.

[3] رانيا بلمداني- مرجع سابق

[4] رانيا بلمداني: نفس المرجع السابق

[5] رانيا بلمداني: نفس المرجع السابق

[6] أنظر: بحث عبير محمد بدران: صورة المرأة في الإعلام المصري، نظرة للحاضر للوصول إلى المستقبل- الجامعة الأمريكية بالقاهرة- مركز البحوث الاجتماعية، القاهرة، 2006.

[7] أنظر دراسة فوزية العطية " صورة المرأة في الصحف والمجلات المصرية"، سلسلة إصدارات عن المرأة العربية في التنمية، الأمم المتحدة.

[8] كوثر: "المرأة العربية والإعلام"، دراسة تحليلية للبحوث الصادرة بين 1995-2005، تونس 2006.

[9] عبير محمد بدران:مرجع سابق.